

الحجج
بالحجج

منظومة في الحكمة والمقول

لناظمها

المأله آية الله الشيخ محمد حسين الاصمغاني النروي

المتوفى سنة ١٣٦١

طبعت على نفقة العلامة الشيخ نصر الله الخليلي

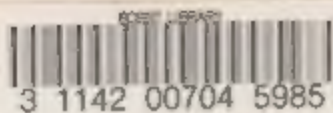
قدم لها ودفنها

الحجة الشيخ محمد رضا المظفر

طبعة النجف

١٣٧٨ هـ

١٩٥٩ م



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

DATE DUE





al-Gharawī al-Iṣfahānī, Muḥammad
Ḥusayn

Tuḥfat al-ḥakīm

تحفة الحكيم

منظومة في الحكمة والعقول

ف
لناظمها

المناهل آية الله الشيخ محمد حسين الاصفهانى القروي

التمت في سنة ١٣٦١

طبعت على نفقة العلامة الشيخ نصر الله الخاخالى

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES
NEAR EAST LIBRARY

طبعة البنت « في البنت »

٨ ١٣٧٨

٣ ١٩٥٩

near End

B

741

.G5

C.1

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ترجمة المؤلف

١٢٩٦ — ١٣٦١

هو الشيخ محمد حسين ابن التاجر المعروف الحاج محمد حسن
الاصفهاني الذي سكن الكاظمية المنتهي نبيه الى الحاج محمد اسماعيل
الذي ارتحل من نجفوان الى اصفهان وسكن فيها .
ومن أجل هذا لقب شيخنا بالاصفهاني ، وإلا فهو نجفواني
الأصل .

ولقب شيخنا أيضاً بـ (الغروي) ، لأن الغري مسقط رأسه
(وكانت ولادته فيه أول محرم سنة ١٢٩٦) ، ولأنه معهود دراسته

ومهد نبوذه . وكان انتقاله ثانياً الى النجف الأشرف من الكاظمية في
أول شبابه في أخريات العقد الثاني من عمره . وبنى فيها إلى أن وافاه
الأجل في الخامس من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦١ .

فقد توفي وهو ابن خمس وستين سنة ، ودُفِنَ في الحجرة
الملاصقة لمئارة الحرم العلوي الشمالية من الجانب الشمالي لها . وكان
يوم وفاته يوماً مشهوداً في القرى . فأقيمت له عدة مجالس فاتحة في
كبريات مدارس النجف الدينية وجوامعها ، عدا المدن العراقية
والإيرانية .



وقد سبق أن ترجمت لأستاذنا العظيم في مقدمة حاشيته القيمة
على مكاسب الشيخ الأنصاري قدس سره ، حينما طُبعت سنة ١٣٦٣
أي بعد وفاته بسنتين . ونُشرت هذه الترجمة مرة أخرى - بعد
اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها - في مقدمة كتابه (الاجارة)
المطبوع سنة ١٣٧٥ .

أما الآن - وقد طلب مني تقديم منظومته (تحفة الحكيم) هذه -
فما أُراني بحاجة إلى تكرار ما كتبت عنه سابقاً ، وقد أصبح في متناول
الجميع . وإنما المهم في هذه المقدمة أن نتحدث عن نفس هذه

المنظومة الجليلة ، وقد قلت منها سابقاً في تلك المقدمة :
 « وأعلى آثاره الفلسفية وأعلاها ارجوزته في الحكمة والمعقول
 (نعمة الحكيم) التي هي آية من آيات الفن ، مع أسلوبها العالي
 السهل الممتع . جمعت أصول هذا الفن ومبادئ هذا العلم بتحقيق
 كشف النقاب عن أسرارهِ وأزاح الستار عن شِهانه » .
 « وإن دأت على شيء ، قائماً تدل على أن ناظمها من أعظم
 فلاسفة الاسلام الذين لا يسبح بمثلم الزمن إلا في فترات متباعدة ،
 لولا أن شيخنا غلب عليه العقه والأصول وانقطع إليها عن الظهور
 بالفلسفة » .

واستشهدت بعد ذلك بعدة آيات من الارجوزة لتدليل على
 براعتها الفنية . ثم قلت بالآخر :

« فتأمل في هذا البيان الجزل ، والأسلوب السهل ، والتعبير
 الرصين عن أدق معاني الفلسفة ، بغير تكلف ، وبلغة سليمة
 ناصحة . ومن أين متحت دلوك في هذا القليب تنصرف الماء الزلال ،
 بل الدرر الثمين . وما سقناه قائماً هو غيض من فيض . . . » .

وأعود الآن فأقول - بعد ١٤ عاماً ولا أزال على رأيي - :
 إن كل ما في هذه الارجوزة العلمية هو من النظم المختار البارِع ،

في سهولة عبارته وجزالة بيانه ، في حدود ما يسمه نظم ارجوزة
مقيدة بوزن وقافية ، مع مراعاة الاختصار والايجاز .

ومن النوادر جداً في الاراجيز أن تبلغ هذه السهولة والجزالة .
وإذا أردنا مقارنتها بمنظومة الحكيم المثاله الحاج هادي بن مهدي
البيزوري المتوفى ١٢٨٩ ، فانا نجد الفرق عظيماً جداً .

وأعتقد أن الذي دفعه الى نظمها هو تلافي ما في ارجوزة
البيزوري من ناحية الأداء والمادة العلمية ، لتحل محلها عند طلاب
الفلسفة ، لأن في منظومة البيزوري من الخلل في الأداء وفي
الالفاظ باختزالها واشتقاقاتها وتعقيداتها الشيء الكثير الذي كان
أن يسقطها عن درجة الاعتبار والاستفادة .

وإذا قدر لارجوزة استاذنا أن تشرح شرحاً يليق بها ، فانا
لا شك ستكون موضعاً لعناية بالدرس والتدريس ، لما يلاقيه طلاب
الفلسفة من العناء المرهق في تعقيد منظومة البيزوري وشرحها
المزجي له ، ذلك الشرح الذي زادها تعقيداً وعموضاً لم نهدهم
اكتتاب آخر ، لا في الفلسفة ولا في غيرها . وعلى الرغم من ذلك
كله هو موضع اقبال الطلاب المبتدئين في دراسة الفلسفة ، والسر

فيما اعتمد هو اختصاره وجمعه لأصول الدين ولما أكثر آرائه
الفسمية .

فذلك أجدر من الأجدر أن تشرح ارجوده استاذنا شرحاً
واضحاً مختصراً لتحل محل مطومة السرواري . وقد علم أن
الحكيم الجليل استاذ هذا الفن المرحوم ميرزا مهدي الاشعري
(المتوفى ١٣٧٢) ابنى شرحها ، وهو موضع ثقة طلاب هذا
الفن ، و كان الأصل لم يجهل لإكمالته فقد انتهى إلى مسحت
الوجود القهقي . ولو تم شكل له شأن كبير في دراسته .

وسى أن يعي الله تعالى من سلاى هذا الأمر بعد شرح
هذه المطومة ، ليعرف هذا الفن إلى الأهم . وشرح حلاله من
أبناء وفيل الوقت فحين فيها لا - يدوى فيه : من حل غيره ،
أ. بوجه ركب . أو تخرج نقطة - كما صنع الحكيم - مرودى
في شرح مطومته - بلا ضرورة لذلك ، ولا فائدة ، حتى الفائدة
من درجة امونة . ولو سلمنا حداً أن هذا فائدة بعونة ، فانه هي
على كل حال استطراد غير مرسوم فيه . ثم هي - بعد ذلك -
بعد من أحسن في من دونك . ثم في نفسنا بحكمه وأدائها ،
وهي لا غير .

وتقدم هذه السطوة للنشر - لأن - هو مذكور العمل
 للاستدانة من ، وأول حطوة - هيئة شرح حذر بها فاني لأحو
 - إذ أصبح في صدور الخلق - أن قد بق علماء هذا الفن الذين
 يصعب أمرهم إلى شرحاً واضحاً سهلاً ، فيمكنك ما يشع
 ليس في لأحسن و - عت - في -

• • •

وقد أن أختكم ككي أحمد بن عتيق أن أعين شكرى
 و - ري لأخي في الله تعالى ودمي في الدماء ثم حضور على
 درس - در عظيم في أصول الفقه وهو شرح حلاله الحامل
 الحاج شيخ مرتبة الحديث في د - موه - موه شرح هذه السطوة
 الثمينة وامن شكرى له بالاعمال نووه به ذق لاستدانة و خلاصه
 في نقد - مع الرعة مؤمنة في شرح المبررة

• عسى أن أكون قد - عمت معه في هذه الخدمة عديم السطوة
 وتحقيقها وتصحيحها - وفقني الله تعالى و - لا أداء الخدمة تصحيحها
 - معه إله أكرم مسؤول مك

محمد زهد المصنف

٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

يا مبدئ لكل اليت انتهى	لك الجلال والجمال والها
يا مبدئ العنقود لأرواح	ومشي الفوس والأشباح
كل لسان لكل من ذمك	وسبل في بيده كبرياتك
أنت كما ثابت راب سى	ملك حصي نة زود
س سى وبح باب ارحمه	وحاتم لرس سى الأمة
ملم الحكمه والكتاب	وهند الخلق إلى الصواب
وآله العر الولاء الله	في ملكوت العيب والشهده

• • •

الهد حمد لله حق حمده	يقول حمد لله وان حمده
(المجد) هو اخصب النجى	حمد الله طاعته حق
فضالة الحكمه في اليوم	نصف من فضيلة العلوم

وكيف وهي عند أهل المعرفة	معرفة الواجب ذاتاً وصفه
وحصه من أمره وحلقه	وجمه للكل بعد معرفه
وهذه منظومة في الحكمة	حاوية أصولها المهمة
وأها لدى القوم للهمة	صحيحة من صحف مكرمة
وهو كتاب الحكمت آينه	وفصلت بالحق بيناته
وفيه من لطائف المعارف	ما هو فرة لعين العارف
وكيف والسموات فيها الحق	واحق بأنبائه أحق
وسمتهار (نخبة الحكم)	مفصلاً بالواهب العالم

تعريف الوجود

أخذ كالرسم لدى التحقيق	يوصف بالاسمي والحقوقي
ولا يقال في جواب (الشارح)	إلا حدود أو رسوم شارحه
وليس للوجود معنى ماهوي	وإن شرح اللفظ شأن اللفوي
فليس مفهوم الوجود يعرف	إلا بلفظ هو منه أعرف
وكسبه يُعرف بالشهود	غير كالرسوم و حدود
نستحيل صورة علمه	في النفس للهوية المبيته

أصله لوجود

يختص بالوجود طردُ العدم	إذما سواء عَدَمٌ أو عَدِي
وليست العلة للمعلول	مناط طرد العدم البديل
وهو مدار الوحدة المتبره	في حمل بل كانت له لمبره
ومركز التوحيد ذاتاً وصفه	وفعلاً أيضاً عند أهل المعرفة
وكونه مطابق العنوان	بالذات من الكون في الأعين
وليس في ثبوته لدانه	عنه عـ جميع حيثيته

أشرك الوجود

الحق أن صحة التفسير	علامة الشرك في مفهوم
ووحدة القيص خير شاهد	فوحدة أيضاً فيص الواحد
ولا يزول الفصم بالوجود	بأنك في ماهية الوجود
وليس ما في الكون إلا آية	والانحداد مقتضى الحكاية
إذ لا تحكي كثره بالذات	عـ وحذف الذات والصفات
وليس في اشركه من تشبيه	والفضل ما يبلغ شأن ذبه

رددة الوجود على الماهية

لا ريب في ردة الوجود	معنى "بني ماهية" الموجود
وإنما لوحدة والعيانية	في نفس والذات والوجود
أصله تنويع سلب ذي	ولاقتضاه في الذات
والسلب ذي يؤول إلى العدم	لصحة سلب مع الجزئية
ومورد البحث هي شخصته	فيطل اشياء بالكلية
ولا يمكن أن يتعقل	عن لوجوده بالاعتمال
ثم حده الكل ليس بمفعل	ولا محله وكذا التبدل

بحسب لا مذهب له

يسند إلى خلق حد ماهوي	بل ذاته نفس وجوده القوي
والمرسي ذاته "مفعل"	فبهم الذات أو التبدل

حققة الوجود تشكيكه واحده

جميعه لوجود حق واحده	واحده بمعنى عليها شاهد
ويستلزم ماهويه	حسية بجمعية صورية

وليت الوحدة بحد	من هو حال وحدة خلق لأحد
وهي هي وحدتها بسيطة	لها مراتب بها محيطه
ومابه التشكيث والتمزيك	بين الوجود ما به شريك
وقيل ان حقيق معيره	و، حده الكثير منه ظاهره
ومن يقول ان دت حصص	فليس لمعى الاسم ان اخص
لأن في هذه التعريفه	نحست به حقيقه

ثبت الوجود بدهي

بشيء يحوان من الظهور	فده عيني ومه وري
وليس لمعن والمعدوم	مصدق في خارج المفهوم
وهكذا عوارض الماهيه	كالوحدة لصرقة والكله
فالعلم بالكل وجود للكل	في النفس لكن بوجود ظلي
وليس الاعتبار بالمفهوم	في الحكم ايجافاً على المعدوم
بل اعتبار الفرض والتقدير	وانه نحو من حضور
وايس فيه وحده لاثنين ^(١)	ولا فيه به توسوع

(١) كما عن المدقق لطايراني في محله .

والمعارض الماهية	وأي من عوارض الهوية
وليس يقتضي تحفظ الذات	تحت من المتقابلات
إد ماله تقابل بهت	ما كان باشئ لا بالذاتي
والمر بالجوهرية - وعرض	والجوهر بموم كيف بالعرض
ال هو عقل عاقل معقول	وليس في النفس حلول
وقيل (١) لا كيف على المرسوم	والعلم من مقولة الموم
وصح في الأول دون الثاني	وه عاب الزمان
والإقلاب ليس بالبدية (٢)	إلا على إصالة الوجود
ولانصح الأثرم باشئ (٣)	وه إنكار ما قد انصح
والشبح اللازم للهوية	فيم يكن مطابق الكيفية
والمرق (٤) بالقيم وخصوص	قول به وليس بالمعقول

(١) كما عن التحقيق الدواب .

(٢) كما عن السيد السند .

(٣) كما عن جماعة من الحكماء .

(٤) كما عن العوشحي .

إذ ليس ما هناك موجودين ولا اتحاد للمقولتين
وليس للحصول في المحرد معنى تسون الحلول بالتعرد

المعقول الأول والثاني عند الحكم والمبراني

ما كان في العين له عروض والصدق فيه لازم معروض
وحيث لا عرض من في التعلق فذلك معقول بوصف لأول
وماله العرض في العقل أعم من حيث صدقه وإن حصله عم
فكل معقول يسمى الثاني بالصدق في العقل لدى استزائي
وبالعروض فيه والتعميم في صدقه الثاني لدى الحكم

بسم الوحد والعدم إلى مطلق والمفيد

أخى أن مطلق الوجود بوصف الإطلاق وتفيد
والمطلق المحمول في أمثله على الوحد أو على لهيه
والعدم المطلق سلب المطلق مصافاً ومحضاً فهو مطلق
والربط في اهلية المركبة مفيد حيث تكون موحه
وسلبه مفيد من العدم لا يرتبط به ولا يسمى الأعم

الأحكام السلبية للوجود

إن الوجود في تطوراته أمر بسيط بتمام ذاته
فانه يقتضى المقابلة مقابل للعدم البديل له
فليس ذاته عدا طرد العدم فهي بسيطة على الوجه الأنتم
من دون حاجة إلى مفهوم في ذاته ولا إلى مقسم
للعطف في الأول بالوجدان والافتلاب بين في الثاني
وحيثما يتسع التحليل فطلق التركيب مستعين
وكل ما يعرض للماهية بالذات منق عن الطوية
تكثر الوجود بالتشكك وبالمادة

لا يتكرر الوجود وحده إلا بتأيس بنافي الوحدة
في الوجود كثرة وره بالذات كالعوالم العقلية
فانها مراتب منككة فذاتها فيما به مشتركة
وامتد النشيك في المادي وليس فيه للوجود ثان
فانها بذاتها تختلف وليس فيها ما به تافاف
وكثرة أخرى له بالعرض فانها كثرة أمر عرصي

ووحدة الحقيقة المبنية تجميع الكثرة في المهيبة
إدريس في لوحد بهيه تحلل فكيف رتبته
العموم يس شيء

بذات ذات ثبوت المهيبة وحيث د ثبوت لا شئيه
الثبوت يتبع طوبه عينية تكون ودهيه
وليس للمعدي في لأد شهادة ما يرى المعرفي
إد صفة المرب لا تختصي ثبوتها بذات بل بالعرض
وأما وحده بذاتها في العقل كالأمكن من صفاتها
ولا بد في الوصف بالضرورة فانها ما دام بالضرورة
وليس المعلوم في لا خبر عنه سوى لعرض والاعتبار
والعقل قد يعصى في لوسطه ولشبهت كل ما يعاينه
إد الوجود نفسه لوحد فهو نفس ذاته موحد
وليس ما يعرفه الكليه في ذهن الناس انحصيه
وليس في الجنس لمسيح حارحي

نقوم سوعه في الطرح

علم التمايز في الاعداد

لا ريب في وحدة مفهوم العدد إلا إذ كان بغيره استتم
وليس المفهوم من مصدق له تميز على الإطلاق
إذ يقتضي تغير التعيين فلا تنافي فيه عاديقتا
وحيث يس ميزه ممتولا فليس علة ولا معلولا

استماع إعادة المفهوم

وجود كل شيء لهو به وهي مناط ذاته اشعبيه
فلا وجودان بذات وحدة ووحدة الذات عليه شاهدة
ومنه لا انكسر في التعيين إذ التعيين بوجود فعلي
وليس المفهوم ذات أحد والخلف من جور عوده مد
بل قيل في رجوعه لأبيه لزوم كون شيء قبل نفسه
وحار أن يوجد من كنه المدم كمثل المعد مثل ما اعدم
ورفع الامتياز وجه منعه ووضع مستلزم لرفعه
وعود شي يقتضي عود العلى على النظم في لوني والأول

وليس نشر البدن الرميم	وحشره إعادة المدوم
ولا انعدام عند تلطيف البدن	بل عينه باقٍ على وجه حسن
والنشآت كلها منازل	للفيض وهو للصعود نازل
ومقتضى الخروج من حديد إلى	حدّ هو البقاء عند العقلا
والامتناع لازم الهويّة	لا لازم الماهية الكلية
والاحتمال مقتضى الامكان	لا الجزم بالشيء بلا برهان

دفع شبه المدوم المطلق

العدم المطلق حتى الذهني	لا يمنع عن وجوده في الدهن
إد البديل للوجود ليس ما	يكون عنواناً وذاتاً عندما
لكنه لا فرد للممدوم	ولا له حكم على المفهوم
ولا حتى نبوته بالشئ	إد هو خلفه أو خلاف الواقع
بل هو عموم لذات رصده	مفروضة الثبوت عند المدقه
و لحكم باعتبار تلك الذات	وهي مدّة المقي و ثابتة
و يحمل فيه لا نحو البت	فإن عقد الوهم غير بني

مدد لصدق في لفظه .

مواطن صدق نسبة لفضيه	حارجها بل اث حارجيه
كذب الخفية في مشهور	عنقبي التحقيق والتقدير
وحده من لأمر في ذهنيه	وحده صدق النسبة الحكيمه
لكن من لأمر من فمصي	نحو من الثبوت، لا العرسي
وليس مدد مدحيته	بل هو كالمصية لحبيته
وقبل من لأمر غار حاص	وهو لكل ما سواه وقع
لكنه لا لغرض الصدقه	فكيف نخلص بها المطامع
دونه مع احده كاشف	كل كبير وصغير مسطر
وقيل في لكاذب إنذار فقط	إذ لا يسوع منه تعديق العاص
وليس مدد الحق به معني	بل هو معني بلا إشكال
وحيث أنه وجود كلي	فهو بنفسه وجود الكل

وكل من حيث لوجود لا العدم

هناك موجود على الوجه الأنم

وكذب لا بعده موجود فيه وإلا لزم التقييد

أقسام الحبل وما هو مجمول بذاته

الجميل للشيء بسيطاً يُعرف	وجمل شيء شيئاً لمؤلف
وليس جمل الذات ذاتاً يُعقل	إذ يستلزم الذات لها التحلل
كذلك لا يُعقل جمل الذاتي	أو عرضي لازم للذات
ولا كذلك العرض المفاوق	من مكان الثبوت فارق
والحق مجملية الوجود	بالذات لا ماهية الوجود
لوحدة مفصولة لا مضمومة	ذاتاً لا لرب ولا عاصمه
وأن مجملية الماهية	تستلزم الضرورة الذاتية
إذ لازم التقرر الوجودي	لذاتها ضرورة الوجود
ومقتضى تقرر الذات فقط	جمل الوجود ليس ما سواه قط
ويلزم التشكيك في الماهية	وهو محال لا كذا الهوية
وجعلها عين التعليقية	لذاتها يجاعل الماهية
فذلك كالداني للمقوله	مع أنها بدونه مقوله
كذلك بالحقيقة العينية	تكثر الماهية النوعية

وليس بين الذات والمعمول	الحمل الا وئي بالمعقول
وليس من مقولة المضاف	كل مقولة لدى الانصاف
ولا يحصر قط للكمي في	مردم لا يحمل الوجوده عرف
والانصاف باعتبار العقل	فليس دأباً وبلاً للحسن

تقسيم الوجود إلى المعمول وغيره

ثبوت شيء كونه معمولا	وهو على قسمين في المعقول
فرايطي دأبي يقتضي	ثبوته لغيره كانه عرض
وثبت لنفسه كالجوهر	وعنه بالنفسي فيمستبر
وما عدا الحق به موجود	وهو نفسه له الوجود
وما هو المعدود في لزوم	فهو وجود رابط لا رابطي
وخص بالهنية المركبه	ما ذكره سابقه من موجبه
وهو وراء النسبة الحكميه	متاح الاتحاد في القضية
وانكل في حسب الوجود مصق	بأنه عين الرضا والتعلق
في قبيل دأبه القدسيه	روايعه ليس لها نفسيه

مواد القضايا وجباتها

كيفية نسبة وفعيه	وقد تسمى عنصر العصبه
وفي اعتدال المقادير على الجبهه	نسبة بعض ب متعنه
وهي ضرورة ولا ضرورة	في التي الثوت « ضروره
وليس شيء عملة لعمه	لا لا لعمه وذا لا يسه
« إن يكن مصدق لوجود	بده فواجب لوجود
ويمكن إن كان لا بذاته	« عنصر بعض حقيقته
ويوصف الوجود أيضاً بهي	عى وفهراً في كلام الحكماء

الحجج العقلية

ولست الجهات في الدهن فقط	ولا له مطابق في المين فقط
وجوده رابط في الأيمان	ول رابطي منه في الأدهن
فالحق أن مقتضى المقابلة	(مكاه لا) غير (لا إمكاه)
وهكذا رفع الوجود رابطي	يس قيصاً بوجود الرابط
وفرض عييتها في الممتنع	حلف وليس رابطها بمسمع

والخلاف في الممكن والتسلسل بقضي لكل منهما الثامن
 كذا الوحوب، ان يكرر في العين فمقتضاه أحد الأمرين

أقسام الجهات

وبوصف الكل بوصف (الذاتي) عند اعتبارها لنفس الذات
 وماعدا الامكان (عبرياً) يقع وفيه لا انقلاب قد امتنع
 وبوصف الجميع (بالقياسي) والفرق واضح بلا التباس
 ، د لا اقتضاء في القياسي كما يكون في المبري عند الحكم
 بل الملاك محض لاستدعاء طوريا وطورا عدم الابه
 ويعتبر اللزم للكل ندعى (وفاً) في الاستعمال

(مباحث خاصة بالامكان)

مها :

ومعنى الامكان لدى العموم عم انه سلب ضرورة المدم
 لكنه بالنظر الخصوصي سلب الضرورتين بخصوص
 وثالث وهو أحص منها سلب الضرورات جميعاً على

وليس للامكان الاستغناء في نظر التحقيق من مجال

ومم :

ليس من العوارض العينية إمكان شيء وكذا الذهنية

بل العروض فيه لتعليل ليس إلى سواء من سبيل

ومم :

وحيث أن طبعه اللا اقتضا لا يمتعي معنانياً ومقتضى

والسبب فيه عند تمصيل من دون ينوب ولا عدل

ومم :

والاحتفاف بالضرورة بين لا ناه لا يسعى المصلا

ومم :

والافتقر لازم لا مكان من دون حاجة إلى البرهان

بل هو عيه إد مافدس إلى الوجود كالغنى فيما يجب

والقول بالبعث والاتفاق مع فطرة العقل لني شفاق

وقيل يستنرم سلب الشيء عن نفسه . وليس ذا بشيء

إد ليس جمع الشيء مؤلف من هو ماداب بسيداعرف

ففيه بغيره في الذات	لا سلبها عن نفسها بالذات
ولا اجتماع التفاضلين	يلزمه ، كلا ، ولا التبيين
لوحدة حصول والتحصيل	بمعين طرد العدم البديل
وليس للتأثير والمبدئ	مطابق وصورة عينيه
وكونها الرابط في الحرح لا	بوجب محذوراً ، لانسلا
ومها :	

لا فرق ما بين الحدوث والبقاء	في لازم الذات وان يفترقا
كذا الوجود الرابط التعلق	ينافي الاستقلال في التحقق
ولا يقاس بالمعدّ المعدّ	فانه عقلاً قياس باطل
ومها :	

وعلة الحاجة في الماهية	إمكانها وهكذا الهوية
وليس للحدوث من عليه	فانه كيفية الاتية
فلا يجوز سبقه بالذات	في لوجود لامتناع ذاتي
وعلة الحاجة علة الفنى	اد لوجود بالوجوب اقتران

والفقير والغني هما سريان	في مقتضى الوجوب والامكان
بذالوجوب علة لا قدمه	في ثبوت الفقر بغنى عدمه
والعدم السابق للحدث لا	يستلزم الدور كما قد أشكلا
فانه نفسه شرط الأثر	وفيه في دخله لا يعتبر
وليس شرطاً حيث لا يفارقه	لا أنه مفصل بينه

في الأولوية لدائيه ومبريه

المفصل حاكم على المبريه	نسب الأولوية الدائيه
حيث لا ثبوت المبريه	لا يمتنع التأثير والمليه
وبتحويل أن يكون الدائي	فرضه مقصداً لذات
كذلك الأولوية المبريه	لا تقتضي الوجود للمبريه
دب بالمرض مع رجوعه	من قبل المبر على مكاب
فصح ما في الحكيم قد نسب	لا يوجد الشيء إذ ما يجب

الامكن لاستعدادي

لكل ما في العلم لحساب يكون محزون من الامكان

فانه إمكان يسمى (الداني)	وهو الذي يمرض نفس الذات
ومنه ما يدعى بالاستعداداتي	يتبع عدة من المبادي
وليس الامكان يسمى القوة	بل هو من أوصاف ما بالقوة
فتلك كيفية أمر عيني	وذلك عين الاعتناء الذهني
وتلك لتقبل وصفت طاهر	وحسن التقبول ذلك الآخر
وليس الامكان الاستعداداتي	مير لضعف فيه واشتداد
أو بزواله أو الفعليه	فانه حينئذ عقيقي
بل هي من صفات الاستعداد	بالله لا الامكان الاستعداداتي

الحدوث والقدم

حدوث شيء كونه بعد المدم	وفي قبالة المسمى بالقدم
والعدم السابق للزمان	بخصص الحدوث بالزمان
وما يكون سبقه زمان	بوجب عنوان الحدوث الداني
هو الملائك دون سبق السبب	فانه عن حدوث أجنبي
كعدمه إلى الوجود بسبب	أكونه لاشيء لولا السبب

والمدم الأول بالبيان	يوصف والأخير بالمتن
وقيل للعاق حدوث دهرى	لسبقه حقيقة بالأمر
فيقتضي اللاحق سبق المدم	مقتضى ترتيب العوالم
ومقتضى طولية السلاسل	ليس سوى تفاوت القوابل
وليس بينها انفكاك فالمدم	مجموع لها فلا يأتي القدم
والحق أن العالم الجسماني	عقلا ونقلًا حادث زماني
إذ مقتضى تجدد الطبائع	حدوثها الثالث في الترتيب
فهي لها في كل حد مدم	وليس للمجموع منها القدم
إذ ليس لكل وجود آخر	والكل حادث وهذا ظاهر
لكنه تجدد المفاض لا	يأتي دوام الفيض عند العقلا
وليس معنى للحدوث الاسمي	مع قدم الوجود غير الاسم

مرجح حدوث العالم بها لا يزال

ليس الحدوث صفة عينيه	بل هو كالداني للهويه
فجعلها جعل حدوثها بلا	مخصص إذ لم يكن مملا

والوقت عند بعضهم مخصص وهو كبيره فلا يخصص
 كذا الإرادة الجبرية لا تمقل بل تستدرم التسلسلا
 وهكذا المصلحة المرجحة إذ ليس ترك الجودهيه مصلحه

أقسام السبق والحق

والسبق بالزمان والعليه والطبع والزنية والماهيه
 ومنه ما يدعى سبق شرقي ومنه ما سرمد والدر صف
 والسبق بالحق والحقيقه ريادة دقية رقيقه
 وكل ما سبق من حيثيه يكون للحقوق والماهيه
 والسبق بالذات لدى الاعلام ليس نفسه من الاقسام
 من جامع للسبق بالماهيه والسبق بالطبع وماهيه
 والسبق بالزنية منه حمي ومنه عقلي بغير لباس
 منه وسمي ومنه طبيعي ترتيبه لا سبقه بالاطبع
 وحس منه بالانقلاب أخذاً من الباب إلى الطراب

ملاك السبق بأقسامه

إن ملاك السبق في الزماني عين ملاك السبق في الزمان

السبق والحق ذاتيان	لكن في هوية الزمان
ما هما سوى الزمان مقتض	وفي الزماني هما باعرض
ملاكة الضرورة الذاتيه	ولسبق والحق باعليه
لسبق باطبع لدى أهل النظر	كذلك إمكان الوجود يعتبر
ما له تقدم بالرتبه	ومبدأ الملحوظ عند السببه
تونه المعروف بالتقرر	واعتبروا السبق بالتحوهر
لما له تقدم بالشرف	والفضل لا اختياراً أمراً عرف
لسبق بالسرمد أو بالدهر	والواقع المحض ونفس الأمر
والشأن للتقدم الدقيق	ومطلق الثبوت للحقيق

اعوة والفعل وأقسامها

لشأن والقدره تأتي امومه وفي قبال الضعف واللافوه
وهكذا للصفة المؤثره وهي نعم التمدده المفسره
وشأنها القبول في الفعل

والخط أنما أو حصوص الأول

فتارة مثل هبولى الملك	قوة أمر خاص كالتحرك
ونارة كقوة الحيوان	تقبل عدة من المعاني
وقد يكون شأب المبول	لكل أمر كالمبول الأولى
وقوة الماعل مثل القابل	في كل ما سـ بلا تفصيل
وم يكون مبدأ التأثير	فمبدأ يكون مبدأ الكثير
وقد يكون مبدأ الواحد عن	شعور أو لا عن شعور فاعلمن
ففاعل الواحد عن إدراك	ما هو كالنفوس للأفلاك
وعادم الشعور ما قد مضى	إن فقد التقويم يدعى عرج
وفي الذبيح يمكن مقوما	كاله والنار طييمه سم
وصورة نوعية إن كان في	مركب كما يراه العلسي
وهو الكثير عن شعور	كتمردة الحيوان في المشهور
ومنه ما كان بلا التمتع	وداك مثل قوة النبات

سقى القوة على الفعل وعدمه

الفعل مشروط بنفس القدرة ليس يسبقها عليه غيره

وينكر سادسة كانت من الزمن دلت لأوقات
 وليس سبقها عليه يمتضي في صفة القوة للتمص
 إذ ليست القوة إيجابية بل هي ما يقابل الفعلية
 ولا تقاس القوة الفعلية بالاعمالية في الفعل
 وما به القوة والفعل مما في الاعمالية ان يختص
 والسبق له لا بد من تقدم الفعل لدى الانصاف
 إذ قوة الشيء على شيء لها معيتان مبدأً ومستعًى

ماهية ولو جمع

ماهية الشيء كما نراه هو مقول في جواب ماهو
 وليس دعوى الحصر في الجواب عن الحقيقية بالمعروف
 إذ ليس شرح اللفظ معنى لشرحه

كما تفصي المصوص الواضحة
 وهي مع لوجود حقيقة موسومة بذات والحقيقة
 وكلها من خارج المحمول بوصف بالثب من المقول

(١) تدعى باسم الذات والحقيقة نسخة بدل .

وإياها وجودة في ذات	لخص ذات ودائيات
وما سواه ليس عين الذات	ولا مقوماً لها كالدائيات
فصح سلب المتقابلات	سلباً كلياً عن مقام الذات
بل قيل لا تقييد للسلوب	وإنما التقييد للسلوب
فهذه السلوب غير موحية	رفع التقييد ولو في المرتبة
لكر في العوارض ذاتية	يقدم السلب على الحيثية
وليس حيثية كل عارض	حيثية الذات بلا معارض

اعتبارات اللاحقة

الشيء إن قيس إلى سواه	له اعتبارات عطفية
وهي شرط الشيء أو بشرط لا	ولا بشرط الشيء فيما عفا
وليس معنى اللانشرط المقسمي	إلا المنحصر منه دور المبهم
والمبهم الخالي عن القياس	أي سوى الذات بلا التباس
واللانشرط ليس بالمعبر فقط	إلا تلك الاعتبارات فقط
وما هو القسمي منه مطلق	عند عداها وبه يفرق
هو الطبيعي بقول الحكماء	لا ما يسمى مقسماً أو مبهما

وليس ذهنياً كما قد اشتهر	إذ ليس الاعتبار قيد الاعتبار
والاعتبارات لها المقابلة	لا كل ما يكون الاعتبار له
والطبيعي حصص عينية	تطابق الموصوف بالكلية
وفي الوجود نابع له وفي	لوازم الوجود أيضاً فاعرف
وهو بنفسه له الكلوية	في الدهن لا لهوية الدهنية
ولا تقاس الحصة العينية	في الصدق والتطبيق بذهنية
بدموطن التطبيق في العقل فقط	وليس لمخرج حط منه وط

بعض أحكام أحرار ذهنية

إن الهيولى هي عين الجنس	من حيث ذاتها بغير نفس
كذلك الصورة عين الفعل	لا فرق ما بينهما في الأصل
والفرق بينها بالاعتبار	ومنه الاختلاف في الآثار
فبدأ الجنس الطبيعي إذ	لو حط بشرط حساً أحد
وهي هيولى أن يكن بشرطاً	ومبدأ الفعل كما قد فصلا
وليس للواحد من جنسين	مخرجاً بل لأرب ولا فصلين

ورعاً لا يعلم المقوم بل قال قوم لا يكاد يعلم
 فلازم الفصل مكان الفصل يؤخذ ترميماً به للأصل
 ورنه يُصعق لا زمان في موضع فصل الشيء، إذ يعرف
 وزم الفصل يسمى منطوي وهو اصطلاح غير ما في المصنف
 ومبدأ لفصل هو الخفي كجوهر النفس على التحقيق

إن حقيقة النوع فصله الأخير

شيئية الشيء، معين الصورة وفصله الأخير، بالضرورة
 وكل دائباته الطولية مطوية في الصورة النوعية

كيمية التركيب في الأجزاء الحديثة

تعدد الأجزاء في أركبه في الدهر ذات كما في المرتبة
 وهكذا المين الكرم المرض ولا كذا السيّد ذاتاً كالعرض

خواص الأجزاء

السبق لغيره على الكل وجب وذاك علة المعنى عن السب
 وسبقه في عام التفرد وهو ملاك السبق، لتجوهر

فيعتبر زدهن يدعى يننا وباعتبار العين صفه بالغنى
والكل مع أجزائه بالأسر واحده ذاتاً بغير كسر
وباعتبار لها التفسير بالسبق والحق وهو طهر
واللا بشرط ذاته للسق على كل الذي بشره شيء عقلا

زوم الحاجة بين أجزاء المركب

لا بد في المركب لطفي من نحو وحده على التحقيق
ملافتة بين جزئه به يد كل فملين ان يتحد
وصحة الحمل لأجل الوحدة لا اعتبار للابشرط "وحده

التشخيص

إن الوجود ماهية التشخيص ولا يكاد غيره تشخيص
إذ غيره ماهية ككليه فضم لا يقتضي التشخيصه
بل يقتضي التمييز والتخصص به التميز فارق التشخيصا
فلا ترى شخصاً من الدوت ما لم يكن مشخصاً بالذات

(١) في نسخة (لا الاعتبار للاشرطي)

أتمم الشخص

ما كان ماهيته هويته	في مقدم ذاته شخصيته
كواحب الوجود نالت فقط	وليس لممكن حط منه فقط
يد الوجود فيه والشخصية	كلاهما يغاير الدهية
واختلفت مراتب الممكن في	حاجتها إلى الشخص اعرف
بعضها مجرد الامكان	يكفيه كالمقول بلهذه
وبعضها لا يقتضي القبول	لا مع لامكان والهيولى
مثل اندبرات للأفلاك	نفوس الكلبة الرواكي
وبعضها الآخر يحتاج إلى	مخصصات غير ما فده صلا
مثل المواليد من المصير	وهي ثلاثة محصر الحاصر
والتوقع في هذا الأخير منتشر	وعندم في الأول من محصر

الوحدة والكثرة

عينية الوحدة لوجود	مشهودة عند أولي الشهود
فهي تدهر حينما بدور	ولا يساوي الور إلا الور
ولان في وحدة الهوية	تعدد المفهوم لا لهية

وليس صدقه على الكثير	صدقاً حقيقياً لدى البصير
من الحقيقي على لأحاد	وعبره بفرض الأتحاد
وهي من الكثرة في التعق	أعرف كالكثرة في التحيل
إذ كثره المحسوس في الحيل	والفعل بالوحدة والارسل
فصيح ما في كتب القوم رسم	إذ قيل (الوحدة ما ينقسم)

تقسيم الوحدة

الواحد الحق لدى التحقيق	أحق باسم لوحد الحقيقي
أذ جهة الوحدة بين دونه	كما عد الوحدة من صفاته
وكل وصف باعني دني	مدته عين تمام الذات
ثم الحقيقي على الرسوم	يوصف بالخصوص والعموم
والواحد الشخصي أعني المددي	

هو الخصوصي الذي به اشتدي

فنه ما بدانه لا ينقسم	وصمي أو ممدون كما رسم
وما هو الوضعي مثل النقطة	بدتها مصططه

والعقل والنفس مفارقان	فكيف بالقسمة في الاعيان
ومنه ماله قبول القسمة	كالجسم والمقدار فاحفظ رسمه
فالكم للقسمة ذاتاً مقتضى	والجسم قابل لها بالعرض
وما هو الواحد بالعموم	إن كان في مرتبة التقويم
فانه ذو وحدة ذاتيه	جنسية فصلية نوعية
وقد التقويم يدعى المرضي	كسحك وكتاب وأبيض
والواحد الغير الحقيقي يُعرف	بماله واسطة اذا وُصف
واعتبار الاشتراك في الجهة	له اسم عند من متجهه
بجانس مماثل في الجنس	والنوع فاحفظه بغير لبس
ثم مشابه مساوٍ رئيساً	للكيف والكم نخذ منظماً
في الوصف والمضاف ما يناسب	موازي أو مطابق مناسب
ثم الكثير في قبل الواحد	في كل ما صرّ بقول واحد

الانحداد والموهوبة

حيروره الدائري دأوا واحده خلف محال والمقول شاهده

من المحال بل بمعنى لا شيء	وليس الانفصال بمتعارف
يعنى به المحال عند العقلاء	كذلك القدم في مبدأ لا
لا رفع، يقينه في البين	إد المحال وحيدة لاثنين
في المرجح الوصول والاستعانة	والصدق في مرحلة الدلالة
دو وحيدة وكثرة فانتبهوا	ما حمل، كان معنى هو هو

تقسيم الحل

بالاتحاد في مقام الذات	الحل منه ذوي ذاتي
كما به نص ولو لا تعدد	والمجموع والفرق بالاعتبار
تعدد بالأجسام والتعريف	هذه في موضوع وحصول
دنيا وبالاعتبار قد تعدد	كالحد والمحدود حيث اتحد
يوصف، نشأ عند الحكماء	ومنه حمل متعارف كما
هوية في ذهن ابي الين	وابنه، اتحاد مفهومين
والكل من ذوي عرشي	ومن يكلمات وبالعرض
... وهو شائع ذاتي	جمع ذاتي على ذاتي
و... جميع متعرض	و... معنى عرشي بالعرض

وليس في لمتصل الواحدان مع جمع للعمل بالوجدان
إذ ليس فيه وحده معتبره طوراً وطوراً لا ترى المعبره

تقسيم آخر للعمل

إن حمل الوصف كريد خاطي ثمة بوصف بالتواطي
واعتبار مبدأ المشتق حمل بالاشتقاق في الأحق
وليس حمل وصف اشتقاق في الاصطلاح حمل لاشتقاق
وما هو المحمول بالحقيقة ما بالموطاة نفذ بحقيقة

من أحكام الوحدة

من دعم الواحد به عدد لعمد أراد أنه يعمد
كيف ولما في قبول القسمة وليس الواحد هذى الوسمه
أن هو مبدأ يقوم العدد وهو له ، غيره لا يستند
دفي سوه وسمة الترجيع بلا مرجع في الصحيح
له نفسه إلى لأشبهه مراتب ليس لها تنسأه
والبرز في المراتب محتفه نفس ما عدت به مؤلفه
والواحد محص مثال الواحد مد كل نائب شهد

واللا بشرط كالوجود المطلق نخذه مرقاة اليه وارنق

تتم

لا محل في قضية الهلية لا بالائحد في الهوية
ومن حلائل لوجود الرائد يد ليس هذا سلاك البسط
فليس في الهلية البسطه نسل ولا به منوطه

التقابل وأقسامه

المتصوران في لذهن مد هذه الفيود ان يجتمعا
تخالف ووحدة متعنه من المحل والزمان والجهه
مه مدت حقيقة التع كماه متر عن التزم
نوعه أربعة كما أشهر كل نوع منه فصل مستطار

تقابل السلب والایجاب

تقابل الشيء ورفعه عرف بالسلب والایجاب كل وصف
ش نقس لوجود والعدم تقابل لا یجب والسلب اعم
یذ بتقابل العمى واللاعی ولا وجودی یجدي سدا

وليس في التقيض اللازم مع	مأزومه إلا التناقض بالتبع
وكونه في القول والعقد فقط	حكم متين ليس فيه من غلط
إذ ليس السلب ثبوت خارجي	فلم تكن نسبته في الخارج
واسلبٌ مثلُ نسبة المقابلة	ثبوته في المقابلة
وليس يحتمل منه شيء أبدا	و حكم في مرتبة الذات
وفي القضايا صفة بالساقض	له شرط لا معارض
قد تنتهي عدتها للمشره	ووحدة الحل عدت معتبرة

تقابل العلم والمعرفة

سلب لوجودي عن الفاعل له	من أحد الأنواع المقابلة
هو لسمي (قبة وعدما)	وعادة لقوة يحو مع
وحيث أن السلب في المعمول	فيد يسمى العقد بالمعقول
وهو حقيق لدى حكمه	إن يكن القول بالمعوم
في الشخص أو في النوع أو في الجنس	

في وقته أو لا غير ليس

وخصت الشهرة بالتمتع قبوله بوقته والشخص

تدبر التعريف

تضيف العقول بالقياس	نوع تقابل بلا التباس
هذا هو المشهور في العلوم	لكنه ليس على العموم
إذ ليس في العاقل والمنقول	تقابل عند أولى العقول
كذلك في المحب والمحبوب	أليس حب النفس بالمرغوب
بل ما قضى البرهان بامتناعه	لا أنه يقتضى طبعه
وصح صدقه على التقابل	كذا على التضاد والتمائز
لكن على الذاتي منها يحصل	ليس على الشائع منها يعقل
والأمر في اندراجها بالعكس	بدرج الشائع نحو الجنس

تدبر التضاد

تقابل التضاد فيها امتناع	لغاية الخلاف أن يحتمل
هما وجوديان عند الفلاني	وعند غيره أعم فأعرف
وليس في الأجناس بل في كل ما	ليس له جنس قريب فأعلم

والخير والشر بعير مبین	ایما مجتسین ولا صدین
وحيث أن النوم عين الفصل	فانحددا وصفاً بغير فصل
واعتبار غاية التواء	ليس لفصل غير صد واحد
ووحدة الموضوع شرط آخر	فيخرج الجوهر وهو ظاهر
وقين ، يكفيه وحدة المحل	فليس للخروج منه من محل

تسليم

تقدي الواحد والكثير	أمر خفي عادم التظير
لا لهما تكافؤ المصاف	ولا هناك غاية الخلاف
وكيفه والصكثرة بالأحاد	وبسنتين ذلك في الاضداد
وليس شيئاً منهما سلبياً	واخصر فيها قد بدا جلياً
من متخالف في المهور	لا متقابلان بالرسوم
نكر تعدد الاعماد يقتضي	تعدداً بينهما بالمرض
فالواحد المهور منضم إلى	أمثله يقاس البشرط لا

مباحث العلة والمعلول

مصدر كل شيء او مقوماته	علته والافتقار يلزمه
كذا انعدام الشيء بانعدامه	لا أنه الداخِل في قوامه
وما به للصدور فاعل وما	لأجله الصدور غاية من
وما به الفعل بنحو القوة	فهو هيولاء نخذ بقوة
وما به بالفعل فهي الصورة	والخصر فيها صح بالضرورة
والشرط من مصححات المعنى	وهو من متعيات القابل

أقسام العلة الداعية

ما كان فمه نيل طبيعي	لا شعور به عن باطبع
وهو عن التفسير إن كان بلا	ميل طبيعي وعلم فعلا
وطعن بـ الجبر والتسجير	فاقد الاختيار لا الشعور
وليس شأنية الاختيار في	عبر الأجير وهو هوى وفي
وهو عن بالمعنى والارادة	عن عرض بوصف بالزيادة

فانه الفاعل بالعبادة	وإن يكن في علمه الكفاية
زيادة العلم كما قد اشتهر	وليس شرطاً عند تدقيق النظر
بالفعل فالفاعل كان بالرضا	وإن يكن رضاه محضاً فقد قضى
عن نحو علم بالنظام الكامل	وليس شرطه خلو الفاعل
مع الرضا عند أولى الدرایه	فربما تتعدد العنايه
فليس قسماً في قبال الكل	كذلك الفاعل بالتعالي
بل بالرضا أيضاً على وجه أتم	هو الصافي بمعناه الأعم
فليس بالدقة من عليه	لكنه إن حص بالصوفيه
بينها حقيقة المينيه	والذات مع شؤنها الذاتية
في ذاته وهو على الله شطط	ففعله نشأ ن الذات فقط

محو فاعليته تعالى مجده

الحق فاعل لدى الممتزله	بالقصد والداعي إلى ما فعله
وهو بلا داع بقول الأشعري	ليس الجواز عنده بمنكر
وهو عن بعلمه المبني	وجهه الخاص لدى المشائي

وبالرضا في ملك لا شراق	بما يراه لا على الاطلاق
وبالتحلي لا على المعروف	بل بنشأ ن يراه الصوفي
وكلا بمجدها مطروحة	لكن لكل وجهة صحيحة
والقصد فيه عند هو الرضا	خلق مرضى وراض ورضا
وعنه بالذات عين الذات	كذا الرضا وسائر الصفات
وهو تعالى غاية الغايات	ليس سواء غاية بالذات
ففاعل بالقصد وهو الغاية	وقصده رضاه والمنايه
كذا هو الفاعل بالتجلي	اذ منه ذاتي ومنه فعلي
ومبدأ الكل وجود كلي	بذاته له التجلي الفعلي

تمثل عاصبه نفس

كل القوى وجودها في النفس	وجودها لها نفي ليس
كذا تصورات موحودة	بذاتها فهي لها مشهودة
والنفس كالفاعل بالرضا لها	عدمه مبدأ ذلك المتعني
وربما يؤثر لوم فقط	كن تحيل السقوط فسقط

من دون قصد ولحاط عيه	والمرس كالماعل بالغاية
وداعن بالقصد عن داعم عرض	والعمل عن غير قصد وغرض
والصالح الحير إن شر بدا	منه فكالماعل بالحير عدا
وفي الطبيعية من قواها	باطبع إن وافق مقتضاها
وما عى الخلاف مبي يجري	والمرس فيه فاعل بالقصر

البحث عن العاية

المرس الكامل عبي العاية	فانه المبدأ والنهاية
ولا تقدم ولا تأخر	علماً وغيماً فتصير تبصر
والسبق واللاحق والغيرة	فيما يكون نفس الهوية
هو لك معلن بالمرور	مستكمل بالغاية لمرجوة

دفع الشكوك عن الغاية

لكل فعل عاية حتى البت	وهو الحير في الجبل قد حدث
كذلك في العادي والجزاف	وفي الصرور والبلدى الانصاف
يبعث الشوق عن التحيل	لغاية كما عن التعقل

والخير لا يختص بالعقلاني	بل مطلق اللذيد كالحيواني
والخير في كل بما يناسبه	دون الذي لم يتحقق سببه
فحيث لا مبدءاً ففكري فلا	غاية عقلية فيما فـ
ولا تكون غاية الحركة	والشوق نفس ما اليه الحركة
بل غاية الشوق على الاطلاق	هاتمة تعود للمشتاق
والاتفق المدعى في العايد	جهالة عند اولي الدراية (١)
فانه يقتضي نوع السبب	لا الشخص بل بمؤداه ووجب
بل هو ذاتي لشخص المقتضى	وان يكن لموعده بالعرض
وليس للقصد ولا الروية	في مطلق العلية مدحليه
بل التروي بعد عرض اعيه	لولا . نكر له بهيه
وعاية الواحد ايضاً واحده	وغيره نوع ورائده
فالبعض منها غاية للمقتضى	بلدت . ابقى له بالعرض
وليس شرط ما تميد الغيه	بلوغه قهراً إلى النهايه
بل للقصور او وجود المانع	تنفك غايات عن الطبايع

(١) المحول بالأساس في البداية . نسخة بدل .

مالموت والفساد وانديول ليس على خلاف ما تقول
ل في نظام الكل كل ما سبق فوائد مقصودة على الأحق

المة الصورة

صورة شيء علة صوريه لا لهيولاه بل الماهيه
وصورة لما يحل فيه ليست لغيره لدى النبيه
وهي وإن راموا لها الحلولا شريكه العلة للهبولي
فالجوهر القدسي فاعل لها وهذه شرط لدى اولي النهي
وحيث أنه بها الفعلية فهي باطلاقها حريه
فلفمفارات أيضاً تعتبر بل قبل لعبداً صورة العصور
وباختلاف ماله الفعلية جسمية بوعبة عليه
نقال للهيئة والتشكل كما لغيرها في كلمات الحكماء

المة المادية

كل عمل متقوم بما يحل فيه بالهيولي وسما
وحيث أنها محل الصورة فهي هيولاه على الضروره

من علل القوام كالصوره	وانما تكون لماهيه
من حيث ذاتها لطلق الصور	لها القبول عند تدقيق النظر
بل هو شأن مطلق الهیولی	بلا اختصاص بالهیولی الاولی
عنه العموم وهي الاولى	وعندم تنقسم الهیولی
إذ نوعه منحصر كالفلکی	وبالخصوص فی هیولی الملك
مثل المعصره كد قد اشهر	وغيرها بجملة من الصور
لها اتقسام غیر ماصر وتم	اما الهیولی فبمقتضاها لأعم
تغير أصلاً بما قد فصلا	فقد تكون بأفرادها بلا
ذاتاً بلا تغير أصاه	كاللوح حيث يقل لكتنه
فی جوهر الذات ماصر جوهری	وربما یزید بالتغیر
إذ یقتضي شأناً عقیب شأن	وذلك كالمی للحيوان
كالخشب المنحوت للسریر	وربما ینقص بالتغیر
وذلك مثل الشمعة المکیفه	وقد تكون بزیادة الصفه
وذلك كالأسود عند الأیص	وربما ینقص أمر مرضی

وفد تكون لا بالانفراد وذاك كالأحاد للأعداد
إذ بالتضامها بلا تقييد كان لها مراتب الكثير
ومامع التغير في الشؤون فذاك كالأجزاء للمعجون

الأحكام المشتركة بين العلل الأربع

لمطلق المنة أحكام كما قد فصلت في كلمات الحكماء
جزئية تكون أو صكليه وما له القوة والعمليه
ذاتية أو عرسية وما له الخصوص والمعموم داعما
سبطة تكون أو مركبة في قرب وبعدها مرتبة

بعض الأحكام المتعلقة بالمنة الحسبية

تحدد القوى الطبيعية في وجودها وفعالها غير خفي
فهي تلك الحالة الموصوفة بالمدمين دائماً بمخوفه
ومقتضاء عند الشاعري في فعالها وذاتها عما هي
والوصع في مرحلة التأثير في مثل شرط لدى البصير
إد فعالها كذات وسمي الوصع في تأثيرها مرعي

وحيث لا وضع فلا تأثير في معارف لها تأمل نعرف
والأمر سار في الهيولى المبهمة وهكذا في لصورة المقومه

الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول

إن تمت العلة للمعلول	لا تخلف له الحصول
وفي سواها ليس في التحلف	حلف بلا منع ولا تكلف
وليس يبنى تعددها للمعلول	إلا المعدد ثابت بمقول
والأحادي الذات ليس يفتصي	تكثر الذات بل تعرض
إذ ذاته حينية عليه	فم يحجز تعدد الحينية
لذلك لا يصدر إلا الواحد	عن واحد والعقل نعم الشاهد
كذلك المعلول بالذات فلا	يقبل علتين عند العقل
فإن معمولية المعلول	حينية لذات بلا حلول
ولا وجود لواحد له	فيه من خلف على ما عرفت
فغير مقبول صدور الواحد	عن غير واحد بقول واحد
ثم من المسمم المقبول	تصريف العلة والمعلول

ولا يتناقى عدم العلية	في التضييقين الكلية
والدور باطل ويكفي في الوسط	علية الشيء لنفسه فقط
وليس للغاية من عليه	لنفسها كي تبطل الكلية
وجودها العلمي علة وما	في العين معلول بقول الحكماء
والقول في استعالة التلخيص	مفصل فنكتفي بالجمع
وليس في أدلة الأصحاب	أجل مما قاله الفارابي
ومقتضاه أن كل السلسلة	في الحكم كالواحد لا علة له
إذ كل ما بالغير موقوف على	ما هو بالذات بحكم العقلا
فيتمهي الكل على هذا النمط	حتما إلى ما هو علة فقط
ومطلق القبول لا يتناقى	حقيقة الفعل لدى الانصب
بل التناقى بين الانفعال	والفعل لا غير بلا إشكال

(مباحث الجواهر والاعراض)

(تعريف الجوهر وأقسامه)

ما كان موجود ولا يمتنع	عيب في الموضوع فهو جوهر
ثم المحال أن يكن له أمي	عمد هو الخلق موضوع
فلا له صد ود شتدد	في جوهر لذت كما أفادو
ولا ينافي القول بتشكيك في	وجوده عند الحكيم العاقل
بل صح عند وقوع الحركة	في جوهر الطبيعة لمشاركة
وه حاس مقوم	يكون نخته وليس لازما
فنه عملي اسمه امسي	جسم وجزءاه بغير لبس
والعمل ذلك الجوهر مجرد	داتا وفعلا وبه يحدد
والنفس كالمقل هو المارق	في لذت دون الفعل وهو هرق
والحال واخل قد تعدما	والجسم بجزئين قد تعوما

أمر في العرض

العرض هو وجود في الموضوع	والتبع لدعت للمتبع
وهو من العروض : الحول	فليس جنساً هو المقولي
إذ العروض لازم الوجود	فليس بالذاتي الموجود
فما هو الحال هي المقولة	وهي من الطبائع المحمولة
أما المقولات فتلك تسع	كـ وكيف جـدة ووضع
مـى وأين فعل انفعال	ثم إضافة ، كذا يقال
وليست النسبة في النسبية	جنساً لها فأنها حرفية
ولم تكن ماهية مقولة	ما لم تكن طبيعة محمولة
وعند بعضهم تعد الحركة	أيضاً من الطبائع المشتركة
وعندنا نحو من الوجود	خارجة ذاتاً عن الحدود

الحكم

الحكم ماله قبول القسمة	بأنه ذات لهير في حفظ رسمه
وقيل ما يمكن ذاتاً أن يعد	بواحد وهو له أحسن حد

فيه دو حد فكم متصل	ومنه ما ليس له فنفصل
ودو انصب منه دو قرر	ذاتا ومنه عادم القرار
ودو القرار منه كالتعليق	السطح وخطاى الحكيم
وعادم القرار كالزمان	وليس للزمان فيه ثان
واختصت الكمية المنفصلة	العدد بعروض أن لا حد له
وليس للعروض والتعريف	صدية فيه على العموم
وما يرى فيه من الصديه	فليس في حيثيه الكمية
والانصال ضد الانفصال	هناك كالمصل لا شك
ولا ينافي عدم الضديه	في كل نوع أحسن الروية
وبني الاشتداد لا ينافي	ثبوت منه لدى الانصاف
وعتبار ما يسمى سببا	نعم لا عدد مسدود
والموزنة والتصديق	وعبرها عدد وفي التحقيق

الحكيم

ما ليس فيه قسمة ونسبه منه ككيف تغير ربه

وَأَلاَ عَتَبَارَ لِلقَرَارِ فِيهِ	إِذْ لَا يَعْمُ الصَّوْتُ بِلِ بِنَمِيهِ
أَنوَاعِهِ بِحَكْمِ الِاسْتِقْرَاءِ	أَرْبَعَةً فِي أَحْسَنِ الْآرَاءِ
فَبَعْضُهَا يَخْتَصُّ بِالْعُمُومِ	وَبَعْضُهَا يَوْصَفُ بِالْخُصُومِ
وَبَعْضُهَا كَيْفِيَّةٌ مَدْعُومَةٌ	فِي الْبَابِ بِالْقُوَّةِ وَاللَّافُومِ
وَبَعْضُهَا مَدْعُومٌ كَالْكِيهِ	فَهَذِهِ نَوَاحِي الْأَمَلِيهِ

الكيفيات الثمانية

مَدْعُومٌ لِنَفْسٍ مِنَ الصَّمَاتِ	كَيْفٌ حَقِيقِيٌّ لَهُ مِلَاتِ
أَشْرَفُهَا الْعَمْدُ عَلَى الْمَشْهُورِ	وَعِنْدَنَا نَحْوُ وَجُودِ نُورِ
بَلْ هُوَ مَوْلُودٌ لِلْخُصُومِ عِنْدَ	كَانَ لِلْخُصُومِ وَاجِباً أَوْ يُمْكِنُ
كَذَا حَصُولِيٍّ أَوْ حُضُورِيٍّ	كِلَاهُمَا نَحْوُ مِنَ الْخُصُومِ
وَالِاخْتِلَافُ بِاخْتِلَافِ الْحَاضِرِ	بِوَحْدَةِ الْخُصُومِ عِزِّ صَائِرِ
فَإِنْ يَكُنْ مَعْنَى مِنَ الْمَعَابِ	فَهُوَ حَصُولِيٌّ لِنَفْسِ الْأَعْيَابِ
وَإِنْ يَكُنْ دَاتِ لِنَفْسِ ذَاتِهَا	فَهُوَ حُضُورِيٌّ لِذِي أُولَى النَّهْيِ
كَذَلِكَ الْمَعْلُومُ عِنْدَ الْعَمْدِ	يَدْعَى حُضُورِيّاً لِذِي الْأَحْمَدِ

إذ كونه حيثية الرطب فقط
 وحيث كانت علة للفعل
 كالعلم في الفاعل بالعناية
 والانفعالي هو العلم بما
 وما عداها بلا إشكال
 كعلم كل عام بدنه
 ومنه واجب كعلم الواحد
 شنه جوهر كعلم العقل
 كذا من الجوهر علم النفس
 ومنه ما يدعى لديهم بالعرض
 وليس الموصوف لا محلي
 بل هو بالفعل بنحو الوحدة
 والعقل معها زيد في ساطته
 وعدت القدرة من صفاتها
 بل وربما تكون نفسانية
 وليس في الحضور أقوى منه فقط
 سمي في اصطلاحهم بالعلمي
 فانه يفيد تلك الغاية
 ليس بعمل له لذو سما
 ليس بفعل ولا انفعالي
 وكل ما في النفس من صفاته
 ومنه ممكن وغير واجب
 بدانه فهو وجود عقلي
 بدنه فهو وجود نفسي
 وهو خلاف الحق حتى بالعرض
 للعلم بالقوة من مجال
 وجمع مقتضى لوجود وحده
 زيد على التحقيق في ساطته
 وليس لازماً لحد ذاتها
 وربما تكون جسمانية

كيفية تمدد من أحوالها	فقوة النفس على أفعالها
إلا بالانطواء في وجه حسن	وليس من صفاتها قوى البدن
واللاصدور حدها المشهور	وما يصح معه الصدور
فلا يعم قدوة الرحمن	وليس في الوحب من مكان
وهو كذا لذاته عز وجل	لكن كونه بحيث إن شاء فعل
كيفية تمدد اعتقاد المصلحة	وعدت لأردده المرجحة
في مبدأ لأشئ نقول لحكما	أو أنها نوع من العلم كما
تدبر الصفات في المفهوم	والخلق بعد عن العموم
ولا ينافي وحدة المصداق	مفهوم الحب عن الاتصال
بالشوق تارة وأخرى بالرضا	والعقل في تدبير عبء دفعي
وفيه عين ذاته القدسية	والحب فينا صفة مسية
غير صعوبة على رأي قن	والخلق مبدأ لما يراد من
يستلزم الشر وذيلة سما	فبدأ الخير فضيلة وما
شجاعة وعفة وحكمة	والأصل في الفضائل المهمة
بحوز الإنسان بها كماله	ويجمع الكل هي المداله

وهذه المنزلة الرفيعة	أخص بما هي في الشريعة
وهذه مراتب الأوسى	سنة التفريط والافراط
وكل حد وسط في البين	فضيلة بين رذيلتين
فالخلق بين الجبن والتهور	شجاعة عظيمة في الخصر
وهكذا بين الخود والشر	ميرة وعملة مستهرة
وما هي الحكمة والنباهة	بقابل الخدعة والبلاهة
وفي قبال الجور من كل طرف	عدالة لها بهبة الشرف

كيفية المحسوسة

ما كان محسوساً كما يقال	أما معدي وفعال
واشترك في الأفعال مطلقاً	وفي الروح وكنش افتقاراً
فسمي الأول باسم الجلس	حيث خلا عن شمه وأمس
وباعتبر سرعة الروا	يدعى الأخير باسم المفعول

والنفس في بعض دليل النفس في

معناه من حيث الرموز فاعرف

وقيل ليس ما وراء الشكل
 فنه ما يكون كيما مبصراً
 واللون ثابت وليس النور
 والدور في المشهور كيف زائد
 ومنه ما يكون مسموعاً كما
 يحدث من توج الهواء
 ذلث في جوده التدرجي
 وقد يكون الصوت داء كيمي
 وعمله كالعمل دون الكيف
 ينظم الكلام منها ثم لا
 ومنه ممدوس له أنواع
 والنور في تحقيق هدى أسأله
 اصولها حرارة محسوسة
 ثقل وحفة ، وما عداها
 ولأرم الحرارة التمريق

كيف ، وُردَ بامتناع الجمل
 كاللون والنور على ما اشتهر
 شرط الثبوت بل به الظهور
 وكونه جسمياً حيل فسد
 في الصوت بتحقيق لاثوهما
 انفرع او قطع بلا صراخ
 وليس عين القرع والتموج
 توجب مبره عن البقية
 سمي بعندها ما حُرف
 كلام غيره بحكم العقلا
 وقد جرى في بعضها النزاع
 ممن في الكتب المعصية
 برودة رطوبة ييوسه
 كان الى الاصول منتهاها
 واجمع والتصعيد والترقيق

وفيل إن رزم برطوبه	لوصيل والعص بالاعصومه
وفيل بل سهوة التشكل	والكل حمد لدى التامل
ومقتضى الليل إلى حد لوحد	راضع تغل يس نفس بيد
والسبل طمي نعيم أس	ومنه فسر ومنه نسي
وحيث كان مبدأ للحركة	يسري إلى الطبايع المشككة
ومنه ما يوصف بالمعوم	يعرف من نسيه المعوم
تسعة أنواع لها معلومه	حرافة ملاحية دسومه
مرره حلالوه حموصه	مدعية حموصه حموصه
فأختر والدرد ومعين	كل حديد لديهم عمل
وما هو الدال والفعال	أخيف وكثيف معند
الالة نعمل في الآله	تفتح نسمة لها لورانه
ومنه مسوده شي لروث	يس كل نوع به صبح
وإسم نوع مبيمه	بها طيبة أو منته

الكيفيات الاستعدادية

قوة لا معدوم ومهومة	كيف والاستعداد وصف وسعه
لا مطلق القوة بل كمالها	تقوى لا حدى الحالىين حالها
وليس بعصا قوة لا بعد	داخله في الكيف الاستعدادي
والله من لا من العصبه	ولا من المختص بالكيف
وهو وجودي لدى العصبه	كما على التحقيق في العصبه

كيفية المحضة ركبت

ما حتم من الكيفية	لذات من عوارض الكيفية
ويعرض الجسم بتلك الواسطة	وهو لهذ النوع حيز صلبة
والاستدراك ثابت محقق	كاستنفاد عصبه لا يفرق
وليس ما بينهما ضديه	بل متعاين في اسوعيه
ولشكل ماضى تحت الحدوده	وهو مشكل لدينا فائقه
بل هو نفس هيئة المقدار	كيف له بهذا الاعتبار
ومنتهى الحدين عند الملتقى	زويه وهي على ما سبق

١٠. خلطه لشكل مع اللون فلا
والجمع ما بين المقولين
ممنى مقولي سوى ما فصلنا
لا يقتضي مقولة في اليمين
وما يكون من عوارض العدد
كالزوج والفر من الكيف يعد

الملك والخدمة

الملك هيئة لما أحيط به
يتمتع بالحق لخدمة رسله
حاصلة من المحيط فأنته
به يكون الأبن في قبالة
وليس عين نسبة التملك
بل حالة نسبية كما حكى
منه كالحيوان في إهائه
ومنه كالإنسان في نسبه
والملك ليس فيه جل وعلا
مقولة فانه لن يفلا
بل هو عين فعله الاطلاق
إضافة توصف بالاشراق
كذلك الملك بالاعتدال
به مصاب اعتباري

لوضع

الوضع هيئة بغير مين
لوضع لخدمة رسله
ما بين الأجزاء إلى جهاتها
لا نسبة لأجزاء في دوائها

منه باصبع ولا باطبع فعلاً وقوة بغير منه
وليس للنقطة والمقدار وضع مقولي على المختار
ويقبل الشدة والضعف كما بحري التضاد فيه عدل الحكماء

متى

متى لكل كائن في ذاته كون رماب ومن حالاته
منه عين كونه لرماب لاسية الشيء إلى الرمان
وهو عدم الكون في ايمان في طرف منه على مقدراً
ومنه ما يكون كانه طبعه ومنه نصاً كالتوسطيه
موضوعه الطبيعة الحسياله من جوهر وعرض وحاله

الآين

الأبر كون حاص في المكان لمرض الموجود في الآين
وليس غيبه على الاطلاق وهو يزول وهو باق
منه نوني ومنه حسي ومنه شعصي بغير لبس
ويجري لاشتداد في نوعه كذلك التضاد من طباعه

في مقولاتي العمل والانفعال

العمل كونه جوهر الجسماني	مؤثر كونه عقيب آثار
والانفعال حالة التأثير	كأنه فاعل لا فيكون لأثر
وأي شيء منها ذهنيًا	بل كان كل منهما عينيًا
جعلها بحمل موضوعي	بلا تسلسل كما توهم
والاشندد قيل فيه نعم	وليس بالذات ولكن بالتبع
كذلك التضاد فهو للأثر	ومنه أيضًا فيهما قد اشتهر

الاصاف

تكرر لئلا في المصنف	مقوم له بلا خلاف
منه حقيق في الاصافه	لأنها بذاتها مضافه
ومنه ما يوصف بالمشهوري	كالأشياء لا من المشهور
وهو من الحقائق البينية	ليس من الموارض الدهنيه
لكنه لا بوجود مستقل	وكيف وهو بالقياس قد عقل
والانعكاس لازم الاصافه	ولو بحرف نسبة مضافه

والطهارة المتعبدون	في كل شأن متكافئان
في المجلس والسجود وفي التعصية	كذلك في القوة والعملية
كذلك العموم والخصوص	والحكم في أشباههم منصوص
والاتصال في لزمان بخدي	في السبق والحق منه عندي
وإيس الواحد في صفته	مقولة أصلاً لقدم ذاته
بل إذا اجاب عواذيه	ليست من الأعراض الامكانية

- * -

(اللازيمات)

(إثبات واجب الوجود)

م كان موجوداً ببدنه بلا	حيث هو لو حب جلي و علا
وهو بدنه دليل دانه	أصدق شاهد على إثباته
يقضي به كل حدس صادق	لو كس مصابق لو حب
الكان به هو لا مساعه	وهو خلاف مقصي صباعه
وهو لا فتمده في السبب	والمرص فرديه و حب
فالنظر الصحيح في الوجوب	يعني في حقيقة مطلوب
والوجود ندره نصيه	من حيث التسلسل في الطويه
ونارة حيثية الربط فقط	و متع برحه و لا معي فقط
لا للزوم الدور والتسلسل	من بروم خفف بالنام
إذ ما فرصناه من لوطيه	حيثية لاد فلا عليه

نوحده تعالى من حيث وجوب وجود

ما يمكن وجوده لو حب ص و و محف و يمكن لو حب

بذلك محدود محد قد عد	مفتقراً واختلف منه قد بدا
وليس صرف الشيء، إلا واحدا	إذ لم يكن له بوجه فاقدا
فهو لقدس ذاته وعزته	صرف وجوده دليل وحدته
ومنه يستبين دفع ما اشهر	عن ابن كونة والحق ظهر

توحيدته تعالى من حيث الصانعية

وجوه لديه القدسية	بعين الاستقلال والنفسية
وما سواه ممكن تعلقي	ومحصر ربط الوجود المطلق
تبدأ الممكن واحد بلا	نوقف على استحالة انخلا
والرابط في مرحلة الشهود	عين ظهور واجب الوجود
ولا يعد في قبيل الظاهر	ظهوره فضلاً عن المظاهر
له كما عن عين أهل المعرفة	يسوية مضافة إلى الصفة
لا أنهم يسوية بأمره	كما به نص إمام الله
والحق موجود في حقيقته	لا غيره في هذه الطريقة
ومعه وهو نحي بوره	نشان الظاهر في ظهوره

لا أنه شأن مذاب قد تعالى لوجود عند حكمها
وهذه حقيقة التوحيد مرة عين العرف لوحيد

سنة له لي

سنة لوجوده قد سبق سنة فصرفه بحق
ليس الواجب من ماهيته فيستحيل مطلق لجريته
إذ لازم الكل قد ردت وهو مذهب لوجوبه في
شيء شأنا، به العقل قضي من يكون جوهر وعرض
وجوده ووصفه الكلي كلامه صرف بلا إشكال
ليس له مشترك في مذاب كلاً ولا في مطلق الصفات
ثقتضى وجوده به وجوده في الكل من جهة

تقسيم صفاته تعالى

صفاته الكاملة العلية ما ثبوتيه أو سلبية
بها تجلت لأولى الكمال مراتب الجلال والجلال
والحق ذو الجلال ولا كرم به اعتبارين بلا كلام

ثم الثبوتية من صفاته إما شؤون فعله و ذاته
 قد يكون من شؤون الذات كاعلم والقدرة والحياة
 هي حقيقية عند الحكماء وتلك عين الذات أيضاً وعما
 وما يكون من شؤون فعله وهـ = حلقه وجمعه
 هي لاصفية وهي وحده وهي على ذات لديهم رتبة
 لا نوجب أسلوب كثرة ور حدث له وإن يكن شرطاً لا
 من هي ذات مطلق العنان كسلب الافراده والامكان

إثبات صفات الثبوتية

كل كمال كان الوجود فصفات لوحب الوجود
 وما يسمى صفة الحق ذاتية من الكمال
 ومثله فيه تعالى شـهـ يكفيه في وجوبه إمكانه
 كيف ولا كمال الوجود بلا وجود كامل بالذات

عبارة صفات الحقيقة

شؤون عين الذات من صفاته تعاليت ذاته ذاته

فانه حقيقة الحقيق	في عيب ذاته بوجه لائق
وليس ماعدا الوحد وصفه	حقيقة فانظر بعين المعرفة
وحيث انه وجود محض	فكونه كل لوجود فرض
فهو نفس ذاته ذاته	مطابق للكل من صفاته
ومقتضى رده الصفات	هو الحق في مقام الذات
وبسبب فيه الاستكمال	كيف ومنه ينشأ الكمال
وهكذا بيانه المعتبري	عن الصواب عندنا بعزل

سنة تعالى سنة

تجرد لوجب من صفاته	فـ ذاته حاصرة لذاته
وايس للحضور والشهود	معنى سوي حقيقة لوجود
وهو تعالى لوجوب ذاتي	مـ ذاته كل ذات
وذاته الحق بالحضور	ذاته هو نور النور
ووحده الماه والمعلوم	نفسى التصريف المرسوم
بل هو علم الصحيح الفعل	أني حتى خلق صريح العقل

عنه تعالى عا سوه

صرف لوجود ذاته السيطه	بكل معلولاته محيطه
وه كما فتعني الشهود	كل الوجود كله الوجود
وهو له العلية الذاتيه	ودات عين هذه الحقيقه
ثبده لكل ينال الكل من	حضور ذاته على رأي ش
لكن ماهيتها بالعرض	نعمه اذله وجود عرضي
وعنه صرف على العينيته	فلا اتم منه في العلميه
فبداته بمعنى الجمعيه	حقيقه الحقائق العينيته
وصرف عنه له التعميل	دليس نحيل هنا سبيل
والقول بالتفصيل لا جمل	كما ذكره اصدق لأقوال

عنه تعالى المعلى عد الابد

ينجده عين صوره فلا	قوى حضور منه عند المعلا
هد حضور في مقام الفعل	ورب يدعى نعمه فعله
فكل موجود تتحو الخ	والعرق معوم نمر منه

وجوده علماً وعباً وهدى فعمه العلي تمت رتبه

مراتب علمه تعالى مجده

عناية الواجب على ذاتي	تد سواه في مقام المذات
فضاؤه علومه لمعبيه	في القيم الأعلى عدت مطوبه
والقيم الأعلى في الاصطلاح	عقل العقول أعظم الأرواح
وسائر لأفلام والعقول	علومه بامرق والتفصيل
ولوح تلك الصور العقلية	نفس لها المعلوم والكليه
وهي محل من الصور	ولوحها لمعروض عن تغير
وعنه لمثل لوح القدر	بامرق لا، فتح نقش الصور
وهو كتاب المحو والكتاب	ومنه عنوان البدايات
والصور الكوبية الجزئية	حيره المراتب العميه

قدرته تعالى

قدرته بحيث إن شاء فعل	وهي له ثابته من الأزل
إذ ليس قوة ولا إمكان	في ذاته به نقصان

بل للنوع كلها فعلية
 وليس في الوجوب من إيجاب
 بل هو في قبل الاختيار
 ولاختيارية بـسـكـليـه
 لا محل لوجوبه لا مكان
 فهو نفس ذاته قدير
 لا حـيـريـة في إرادته
 وقدرة الواجب صرف القدرة
 ليس انتهاء كل قدرة إلى
 والفعل موصوف بالاختياري
 ونسبة الإيجاد كالوجود
 ودعوى الاستقلال في الإيجاد
 فصح لا جبر ولا تفويض بل
 إرادته تعالى شاء

لإرادته الواجب حب ورضى لا الشوق والعقل تمنعه قصي

مفهومها بغير العزم	هو الصلاح عند جل الحكماء
وإن لو حدة واعينيه	في وجب لوجود في لهويه
وابد الكامل خبر محض	وجب صرف الخير حتم فرض
فداته عجيبة داته	ومنه حيه لمعلولاته
وحبها لعين حب ذات	بالجمع لا بالفرق حب ذاتي
وحبها بالفرق حب فعلي	فانه كالعلم عين الفعل
وهذه مشيئة فعليه	عريه ذات لها جدته
والحكم بالحدوث في راجع	في مثلها جابر بلا إنكار
وابست الارادة . نه	في موقع التكليف شرعيه
إذ المراد في مقام ذاته	ليس سوى الذات ومعلولاته
والأمر والمعني على القول	الأسد

إرادة عزيمة كما ورد	والفعل بالارادة المزميه
يراد لا الذاتية الحتميه	وحيث أن الدت مرضي
فعلها كد لدى إلى لهي	وهو وجود مطلق كما وصف
وكونه خيراً بديها عرف	

ولا يكون الشر إلا عندما	فليس بالذات مرء وعلماء
وعاء الأمر هو المضاء	لا يدع في أن يحس الرضاء
إذ هو نور لا تشوبه الظلمة	فكله حير على الوجه الأتم
وعاء الخلق هو المقصي	والمرق ما يدهم مرضي
فانه ثمحبه الشرور	في الرضا محذره المحذور

إنه تعالى غاية العبادات

إن النظام الحسن الامكاني	طبق النظام الكامل لربني
فانه ظهور صرف النور	فليس أحلى منه في الظهور
وكل مصنوعاته بديمه	وفي الجميع حكم منيعه
وغاية الكل الذي سواها	ن إلى ربك منتهاها
والقصد من تفي زيادة المرض	ليس على الإطلاق حتى العرض
بل نفي كل غاية بالذات	وحصرها في غاية الميت
فان فرض غاية سواء	تقصى كما عزه يأنه
وليس بجدي غرض الايصال	للفع في محذور الاستكمال

د هو ، ما يقتضي كانه
 ومعدا لأحير قص سبق
 وهو نفس ولا معتين
 فكل فعل وحب لوحود
 صرف عبدة ومحض خود

حده تعالى

حينه كمله وقدرته
 يحمل عن كيفية المزاج
 شرف رب هو في ربه
 وكل تركيب و منح
 بل الحياة مبدأ الادراك
 والعمل في الكمال لا شترك
 ولا يتافي وحدة المفهوم
 نه وب نفسه في مروه
 في غيره كيفية كما شتهر

صبره وسمعه تعالى شانه

شهوده الميصرت نصره
 ويل كل مبصر البصره
 د هو موجوده ما بغيره
 من يكن نه ونه طلوره
 كد رنبا كل مسموحه
 يحقق السمع له هنيهه
 ولكل غير عمه في دنه
 كل حرثت معبوره

ولذوق واشتم كما في النسي كان حيوانا غير نسي
أثبت من الكلام لوجود قد تمكن لواجب الوجود

كلامه تعالى فيه

إن الكلام فيه ذوات	فيه ما يعيبه المعكون
وهو ظهور ذاته	يرعى لتمام الكلام بذاته
يعرب عن حقيق مكنونه	في ذاته عن غيره مكنونه
ومصنق الكلام في المشهور	ما هو معرب عن الضمير
فليس في دعوى الكلام النفسي	وثق قبحه به من النسي
لكنه ليس مراد الأشعري	وهو تشبيهه بالشعر
ومنه فلي له مراتب	معروفة مما تقتضيه الواجب
إذ كل فعل عند أهل المعرفة	معرب عن مكنونه بسم أو غيره
وفعله كلامه كما ورد	وهو لفظ البدني خير سمع
وهذه المراتب العلية	أتم حقيق عقبيه
هي الحروف العاليات وهي لا	ترى لها نقصاً ولا تبدلاً

والسكوت كانت محكمه وكل ما في الملك الصالحه
فعدم النفوس نسمه وما في لاجسام افعلا سما
ومنزه امضي ومنه كتيبي وكل واحد كلام الرب

الفرق بين الكلام والسكوت

بين الكلام منه والكتاب فرق لدى العرف بالباب
فكل موجود من الكلام من جهة الصدور والقيام
والكل من حيثية القبول كتيبه عنه وفي العقول
وباعتبار ما لأمر فقط كلامه به الا وسط
وما الخلق كتب محض وجمع في دي الهتين فرص
وللكلام باعتبار جمع والفرق وصفان بنير منع
فباعتبار جمع الامرات يدعى كما في الفرق بالمرهون
وجوده اجمعي في شي المم فيه انطوى كل المعلوم والحكم
وجوده العرفي والتعصبي في غيره من سائر العقول
والمر في دائرة الوجود فوسن لبرو والصعود
وبالبي المصطفى والآ قد ختمت دائرة السكوت

وأول المراتب العقليه هي الحقيقة لمحمدية
 قد وعاء قلبه من وعي يكون قرآنا وفردا معا
 وعبره ليس على هذا النمط بل كل ما في فردان فقط
 ولاختصاصه به كما علم يقو: أنه يتجو مع الكلام
 وقد حتمت هذه له اسم الذي ختم الرسالة
 فمن حصده من ربه وحفه بعله وحكمته
 من على محمد وعترته ورأته في سره وسيرته
 ثم على يد ناظمها الخاني محمد حسن لحي الاصمعي في ٢٩
 ربيع الأول سنة ١٣٥١ م

استدراك

في ص ٤٦ س ١٠. شطر الأول على طبق النسخة المسوخة
 بطبع هكذا « وليس شيئا مما سلبا » مصب شيئا . وبعد ذلك
 « حذاه في نسخة حصة اخرى هكذا » وليس شيء مما سلبا »
 رفع شيء وهو أصح . وإن كان نصه له وجه بعد .
 وبمنه خاتمة سجل أسماء لم تحصل حين التصحيح
 على النسخة الأصدة عند سامع رحمه الله . (المصحح)

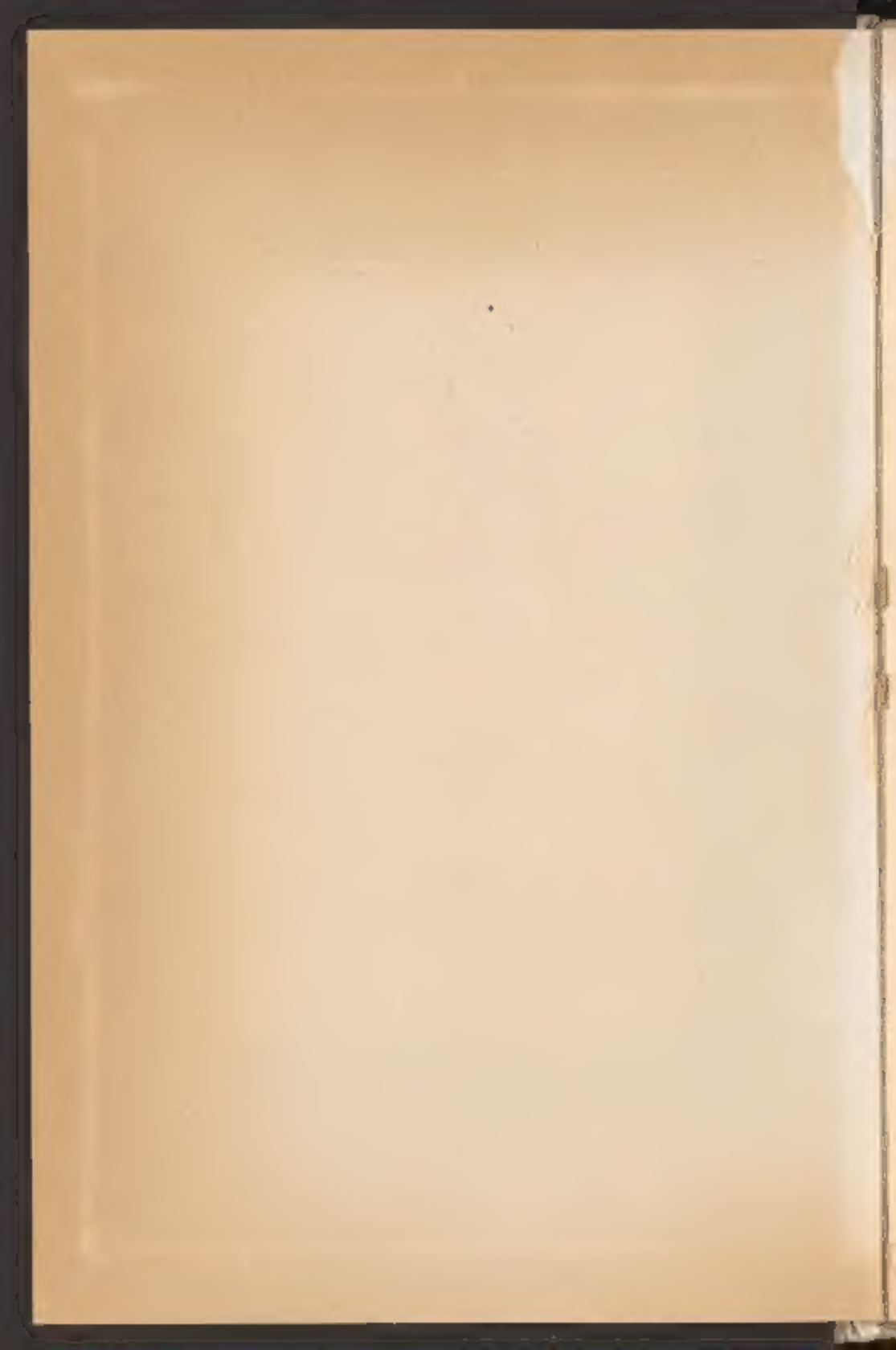
فهرس نمشة الحكيم

الموضوع	الصفحة
رحمة المؤلف	٣
مقدمة المؤلف	٩
تعريف الوجود	١٠
اصالة الوجود - اشتراك الوجود	١١
ريادة الوجود على الماهية - اواح لا ماهية به - حقيقة	
الوجود بتشككة واحدة	١٢
إثبات الوجود الذهني	١٣
المقول الأول وثاني عند الحكيم وإيراني - تقسيم	
الوجود والمدة الى المطلق والمقيد	١٥
الأحكام السلبية لوجود - كثر الوجود بالتشكك والماهية	١٦
المدوم ليس بشيء	١٧
عدم التمايز في الاعداد - امتناع اعادة المدوم	١٨
دفع شبهة المدوم المنق	١٩
مناط الصدق في القضايا	٢٠
أقسام الجملة وما هو معمول بالذات	٢١
تقسيم الوجود الى المحمول وغيره	٢٢
مواد القضايا وجناتها - الجهات اعتبارية	٢٣

٢٤	أقسام الجهات - مباحث خاصة بالامكان
٢٧	في لزومية ابدية ولعمري - الامكان الاستعدادي
٢٨	(الحدوث والعدم)
٢٩	مرجح حدوث ما فيها لا راي
٣٠	أقسام السبق و الحقوق - ملاك سبق بأقسامه
٣١	امره و لعدمه وأقسامه
٣٢	سبق لقوة على فعل وعدمه
٣٣	(المالية ولواحقها)
٣٤	اعتبارات ثمانية
٣٥	بعض أحكام أحرار الماله
	في جمعه لنوع اسمه الأحاد - كونه مركب في
٣٦	الأحرار الحديثة - خواص الأحرار
٣٧	لرؤم الحاجة بين أحرار المركب - الشخص
٣٨	أنحاء شخص - وحدة وكثرة
٣٩	تقسيم الوحدة
٤٠	الاتحاد واهوية
٤١	تقسيم اصل
٤٢	تقسيم آخر للحمل - بعض أحكام الوحدة

الموضوع	الصفحة
تتميم	٤٣
التقابل وأقسامه	٤٣
تقابل المدم والمك	٤٤
تقابل التصايف - تقابل العدد	٤٥
تتميم	٤٦
(مباحث الله وطلول)	
أقسام الله العلية	٤٧
محو طاعته تعالى بحده	٤٨
تمثيل للعالية نفس	٤٩
لمحت عن انعامه - دفع شكوك عن ما	٥٠
أهله لصورته - ثلثة دله	٥٢
الأحكام مشتركة بين الملل الأربعة - بعض الأحكام	
المنفعة بطلان الحسية	٥١
الأحكام لمشاركة بين منه والصور	٥٥
(مباحث الجوهر والاعراض)	
تعريف الجوهر وأقسامه	٥٧
تعريف لمرص الحشم	٥٨
لحشم	٥٩
لكيفيات التعاضد	٦٠
لكيفيات المحسوسة	٦٣

الموضوع	الصفحة
الكليات الاستعدادية - تكفير المختصة بالكليات	٦٦
الملك والجسدة - الوصف	٦٧
مقي - الأيت	٦٨
مقوات العمل والأعمال - الإضافة	٦٩
(الإلهيات)	
إثبات واجب الوجود - توحيده تعالى من حيث	
وجوب لوجود	٧١
توحيده تعالى من حيث التمامية	٧٢
بساطته - تقسيم صفاته	٧٣
إثبات الصفات الثبوتية - غنية الصفات الحقيقية	٧٤
علمه تعالى بذاته	٧٥
علمه بما سواه - علمه الفعل بعد الإيجاد	٧٦
مراتب علمه تعالى بمجده - قدرته	٧٧
إرادته تعالى شأنه	٧٨
إنه تعالى غاية العايات	٨٠
حياته - نصره وسمعه تعالى	٨١
كلامه تعالى شأنه	٨٢
الفرق بين الكلام والكتاب	٨٣
الخاصة - استدراك	٨٤
القدس	٨٥



NYU - 80087



31142 00704 5985

B741 .G5

Table of Contents - Manuscript 1